ملخص تنفيذي

صعود حكومة "أرض إسرائيل"

د. هنيدة غانم

حسمت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١ تشرين الثاني الأزمة الانتخابية التي عصفت بإسرائيل منذ ٢٠١٩ لصالح معسكر بنيامين نتنياهو الذي حصل على ٦٤ مقعدًا [١] في الكنيست. أتاحت هذه النتائج لنتنياهو تشكيل حكومته السادسة، التي تقوم على ائتلاف تيارات أقصى اليمين الجديد الذي يجمع معًا اليمين الشعبوي القومي والصهيونية الدينية الخلاصية والكهانية والأحزاب الحريدية. تنطوي هذه الحكومة وما تعكسه من سيرورات داخلية على آثار إستراتيجية على الشعب الفلسطيني وقضيته، وتضع إسرائيل أمام منعطف غير مسبوق سيؤثر على وجهتها ومستقبلها في حال تصاعده.

يظهر تقرير "مدار" هذا العام أن حكومة أقصى اليمين الجديد بتشكيلتها القائمة وخططها المطروحة وتوزيع الأدوار داخلها، تنطوي على أمكانية كبيرة لتفجير الأوضاع الميدانية على جانبي الخط الأخضر، وتدفع إلى انتقال إسرائيل من مرحلة المناورة بين ترسيخ الاستعمار على الأرض من جهة وتحميل الفلسطينيين مسؤولية عدم وجود تسوية من جهة أخرى، إلى مرحلة نزع شرعية خطاب "حل الدولتين"، والانتقال الى خطاب السيادة على "أرض إسرائيل" وحصرية الحقوق بالشعب اليهودي فيها، والضم بحكم الأمر للمناطق المصنفة "ج" وسحق الوجود الفلسطيني فيها، وتعزيز التهويد والاستيطان في القدس وعلى جانبي الخط الاخضر. على الصعيد الداخلي تخوض هذه الحكومة معركة لفرض هيمنتها الشاملة عبر تفكيك بقايا معاقل النخب الاشكنازية العلمانية المؤسسة وتفكيك قدرتها على التأثير، وتشكل خطة ياريف لافين للإصلاح القضائي أداة مركزية من أجل تحقيق ذلك، وهي خطة ستحرر الحكومة – في حال تطبيقها كما هي – من أي كوابح وضوابط يمكن أن تحدّ من قدرتها على إنفاذ ما تراه من مشاريع وخطط وسياسات.

دوليًا، تدفع سياسات حكومة اقصى اليمين تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه النظام القضائي الداخلي نحو رفع غطاء "الديمقراطية" عنها أو على الأقل إلى خلخلته، الأمر الذي من شأنه دفع مزيد من المؤسسات الحقوقية والأطراف الدولية إلى اعتبارها نظام أبارتهايد، ويزيد من فرص الفلسطينيين كسب مزيد من التأييد العالمي مقابل تراجع مكانة إسرائيل ونزع شرعية الصهيونية ككل، مما يعقّد من موقف الأنظمة الغربية التي تبرر دعمها لإسرائيل ومواقفها منها على أساس تقاسم "القيم المشتركة وقيم الديمقراطية" – كما عاد وكرر كلّ من إيمانويل ماكرون وانتوني بلينكن في لقائه الأخير مع نتنياهو بعد

إقامة حكومته – ويدفع باتجاه زيادة النفور تجاهها، كما ينطوي على تعميق الشرخ مع يهود الولايات المتحدة والحزب الديمقراطي خاصة بين فئة الشباب.

تكمن أهمية نتائج الانتخابات وما أفرزته من حكومة يمينية هي الأكثر تطرفًا وتدينًا في ما تعكسه من تغيرات عميقة ديمغرافية واجتماعية وثقافية في المجتمع الإسرائيلي دفعت باتجاه انتقال دفة الحكم من ورثة الصهيونية المؤسسة إلى تحالف نخب لم تكن جزءًا فاعلًا في المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨ أو كانت على هامشه، وتشمل فئات واسعة من الشرقيين الذين يميلون بشكل واضح ومثابر للتصويت لليمين،[٢] والحريديين الذين كانوا خارج المشروع الصهيوني ثم انخرطوا فيه على أساس قطاعي لا صهيوني، والصهيونية الدينية التي كانت تيارًا هامشيًا وقِطاعيًا لكنها مرت في تحولات أيديولوجية دفعتها باتجاه الصهيونية الدينية الخلاصية. في هذا السياق، وعلى الرغم من أن الاستقطاب الحالي يتخذ شكل صراع سياسي حول طابع الدولة وشكلها، فإنه ينضفر في صراعات عميقة ومركبة يتقاطع فيها الطبقي والديني والإثني، حيث يصطف ورثة النخب المؤسسة ممن يغلب عليهم الطابع الإشكنازي والعلماني وينتمون بغالبيتهم للطبقات الوسطى وما فوق في معسكر المعارضة، إذ يرون أن "مشروعهم" يتعرض لـ "السرقة" من جماعات ظلامية وبتواطؤ كامل من الليكود وعلى رأسه نتنياهو المدفوع برغبته في الإفلات من تهم الفساد، مما يهدد مستقبل الدولة ووجودها بالكامل.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الاستقطاب وتعقيداته الإثنية والطبقية والاجتماعية والأيديولوجية، من الممكن الاستخلاص أن الاستقطاب مرشح للتصعيد ويصعب تفكيكه حتى لو تمت تهدئته في الفترة القريبة.

أدناه استعراض وتحليل لأهم المنعطفات والتطورات التي شكلت المشهد الداخلي خلال العام ٢٠٢٢ وانعكاسات وجود حكومة التغيير على علاقات إسرائيل الدولية وعلى المسألة الفلسطينية وعلى المشهد السياسي، ومن ثم استعراض واستشراف الآثار المترتبة على إقامة حكومة أقصى اليمين الجديد وتعمق الاستقطاب الداخلي على المدين القريب والبعيد.

حكومة التغيير- فشل محاولة الحكم من غير سياسة

بعد عام ونصف عام من حصولها على الثقة في ١٣ حزيران ٢٠٢١، وصلت حكومة التغيير برئاسة بينيت– لابيد إلى نهايتها في ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢. [٣] لم يفاجئ انهيار الحكومة المراقبين بسبب هشاشة التحالف الذي قامت عليه، وجمع أحزاب وشخصيات من أطياف متنافرة ومتناقضة لم يجمعها غير التوافق على استبدال بنيامين نتنياهو. انطوت تجربة حكومة التغيير على متغيرات مهمة، إذ كانت أول حكومة تضم في ائتلافها حزبًا عربيًا، كما كانت أول حكومة تقوم على ائتلاف يجمع بين اليمين الاستيطاني (يمينا) واليسار الصهيوني (ميرتس).

تبنت حكومة التغيير سياسة مزدوجة، تقوم من جهة على تبني لغة خطاب دبلوماسية بعيدة عن الفجاجة والاستفزاز التي ميزت حقبة نتنياهو، أما على مستوى الممارسة الفعلية المرتبطة بالاحتلال، فاستمرت في السير على خطى نتنياهو واليمين، سواء في ما يتعلق بإدارة الاحتلال والاستيطان والقمع وملاحقة النشاط الفلسطيني الدبلوماسي والدفع إلى نزع شرعيته.

سمحت هذه الازدواجية لحكومة التغيير بتحسين علاقات إسرائيل مع الدول الغربية، كما انعكست بعودة "مجلس الشراكة" المنبثق عن اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية بعد عقد من تجميده، وتصفية الأجواء مع الولايات المتحدة، وتوقيع وثيقة "إعلان القدس" التي عبرت عن التزام أميركي غير مشروط بأمن إسرائيل ومحاربة البرنامج النووي الإيراني والدفع نحو إعادة مكانة إسرائيل التقليدية في الولايات المتحدة كموضوع إجماع فوق حزبي، ودفعت حكومة التغيير نحو إعادة موضعة إسرائيل بعيدًا عن اليمين الشعبوي العالمي الذي تعززت العلاقات معه خلال فترة حكم نتنياهو.

حاولت حكومة التغيير التي جمعت أطرافًا متنافرة أن تتجنب التصادم بين مكوّناتها على قضايا الخلاف الأيديولوجية، وإدارة كل ما يتعلق بالاحتلال على أساس إدارة الأمر القائم، بمعنى آخر حاولت أن تحكم "من غير سياسة"، وهو ما ظهرت استحالته، وتحول إلى مصدر لتغذية الاستقطاب الداخلي، ودفع باتجاه تصليب معسكر أقصى اليمين مقابل تفكك اليسار الصهيوني (ميرتس) الذي وجد نفسه في مأزق أيديولوجي أمام ناخبيه غير قابل للحل.

انعكاسات حكومة التغيير السياسية

١. **استحالة الفصل بين الاحتلال والقضايا القومية والقضايا الداخلية الحزبية:** حاولت حكومة التغيير تجاوز الصراعات بين قطبي الائتلاف الذي تصدره من اليمين حزب يمينا الاستيطاني الديني برئاسة نفتالي بينت ومن اليسار حزب ميرتس وحزب العمل، من خلال التوافق على قضايا الخلاف، وتجميد البت في قضايا أيديولوجية، مما أدى إلى تفككها في النهاية. حاولت حكومة التغيير بشكل فعلي إدارة الوضع القائم عبر تبني منطق الحكم "من غير سياسة" تجنبًا للصدامات، غير أن هذا كان ضربًا من المستحيل، إذ تطلبت إدارة الأمر القائم تورط أحزاب تعارض الاحتلال مثل ميرتس بشكل مباشر في اتخاذ قرارات لتدعيمه، مثل تجديد قانون الطوارئ في الضفة الغربية المحتلة، وغض النظر عن مشاريع الاستيطان والبناء، وتورطت "القائمة الموحدة" التي بنت قرارها الدخول في الائتلاف على إمكانية الفصل بين المدني الحياتي والقومي بدعم منظومة الاحتلال أولًا ودعم قوانين تستهدف مباشرة حياة المواطنين الفلسطينيين المدنية في الداخل الذين تريد تمثيلهم، مثل قانون منع لم الشمل ولاحقًا قانون الجنسية.

٢. **إضعاف اليسار الصهيوني**: أدت مشاركة أحزاب اليسار الصهيوني (ميرتس وحزب العمل) في حكومة التغيير وتورطها في الموافقة على قرارات تدعم الاحتلال – ولو على مضض، وبما يخالف برنامجها السياسي لإنهاء الاحتلال– إلى نفور جزء واسع من مصوتيها، مما انعكس لاحقًا على شكل انهيار حزب ميرتس وفشله تجاوز نسبة الحسم وتراجع قوة حزب العمل إلى ٤ مقاعد فقط.
٣. **تصليب تيارات اليمين العقائدي والمتطرف** في مقابل تمحور معسكر معارضي نتنياهو على شخصه، وعدم طرح أي مشروع أيديولوجي، شدد نتنياهو على البعد الأيديولوجي لاستهدافه، واعتبر ذلك مجرد قشرة لاستهداف اليمين وطريقه، ومسعى من النخب العلمانية الأشكنازية اليسارية للانقلاب على إرادة الشعب، وبغض النظر عن شعبوية خطاب نتنياهو، فقد كان من انعكاساته تقوية الأطراف العقائدية اليمينية، بالذات في الصهيونية الدينية، مقابل تفكك تيار نفتالي بينيت وتبعثر مصوتيه على الأحزاب الأخرى.

انتخابات الكنيست ٣٧- صعود أقصى اليمين الجديد وانهيار اليسار الصهيوني

تمخضت الانتخابات التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢ عن حصول معسكر نتنياهو على ٦٤ مقعدًا، وتراجع معسكر المعارضة إلى ٥٦ مقعدًا، وفشل كل من حزب ميرتس والتجمع الوطني وحزب البيت اليهودي بزعامة إيليت شاكيد في تجاوز نسبة الحسم، كما تراجع حزب العمل إلى مستوى غير مسبوق وحصل على أربع مقاعد فقط. مقابل ذلك، صعدت قوة تيارات اليمين المتطرفة، حيث حصل تحالف الصهيونية الدينية على ١٤ مقعدًا، وتحول إلى ثاني أكبر قائمة في الائتلاف الحكومي والثالثة في الكنيست الإسرائيلي. وتكمن أهمية صعود هذا التيار في ثلاثة مستويات:

١. صعود قوة التيار الحردلي وهو الأكثر تطرفًا في الصهيونية الاستيطانية. تقوم الحردلية على تبني نمط الحياة الحريدي الديني المتزمت من جهة والتطرف القومي من جهة أخرى، ويمحور هذا التيار مشاريعه على فكرة خلاص أرض إسرائيل كجزء من سيرورة تسريع الخلاص الإلهي وقدوم المسيح، ويعتقد بأن التوراة هي مصدر التشريع، ويسعى نحو إقامة دولة الشريعة اليهودية دينية. يتميز التيار الحردلي بنشاطه الاستيطاني والعنيف وباحتضانه الحركات العنيفة التي تقوم باعتداءات مباشرة على الفلسطينيين وعلى رأسها شبيبة التلال. يمثل هذا التيار حزب الصهيونية الدينية بزعامة بتسلئيل سموتريتش (٧ مقاعد) وحزب نوعام بقيادة موشيه معوز (مقعد)، الفارق بينهما هو أن الأول يركز بشكل مركزي على الاستيطان والتهويد، في ما يركز الأخير على قضايا ترتبط بالأخلاق والحفاظ على القيم اليهودية ومعاداة الأقليات والنساء والمثليين.
٢. انتقال ثقل تمثيل الصهيونية الدينية الاستيطانية التي مرّت في صراعات داخلية متعددة في السنوات السابقة إلى التيار الحردلي وتحوله لممثل المستوطنين المركزي بعد فشل حزب البيت

اليهودي في تجاوز نسبة الحسم، مما ينهي فترة صراع داخلي بين تيارات الصهيونية الدينية الاستيطانية على تمثيلها.

٣. تطبيع التطرف – تضم قائمة الصهيونية الدينية شخصيات من غلاة المتطرفين ، ومنها من كانت موجودة على قوائم مراقبة جهاز الشرطة والمخابرات العامة ، عُيّنت هذه الشخصيات في مناصب وزارية سيادية، مثلًا ايتمار بن غفير أصبح وزيرًا للأمن القومي وتم توسيع صلاحياته لتشمل المسؤولية عن حرس الحدود وجهاز الشرطة، علمًا أن بن غفير اشتهر في صباه عشية اغتيال إسحق رابين بمقطع فيديو يظهر فيه وهو يلوح بشارة الفولفو الخاصة به أمام الكاميرات ويعلن: كما وصلنا للشارة سنصل له (عن رابين). وسبق أن قُدمت بحق بن غفير ٥٣ لائحة اتهام أدين من بينها بثماني لوائح بتهم جنائية تشمل التحريض على العنصرية وحيازة مواد إعلامية لمنظمة إرهابية ودعم منظمة إرهابية.[٤] وكان تم رفض تجنيده للجيش بسبب تطرفه. كما تم تعيين بتسلئيل سموتريتش الذي يدفع باتجاه تحقيق مشروع "أرض إسرائيل" وزيرًا مسؤولًا عن الإدارة المدنية في وزارة الدفاع، وكان سموتريتش اعتقل في العام ٢٠٠٥ على يد جهاز المخابرات –الشاباك– لثلاثة أسابيع من دون أن تقدم ضده في النهاية لائحة الاتهام، لكن بحسب ما نشر في الإعلام الإسرائيلي في العام ٢٠١٥، فإن التهمة التي اعتقل على خلفيتها سموتريتش كانت "حيازة ٧٠٠ لتر بنزين بهدف المس بالبنى التحتية ومنع عملية الإخلاء من غزة"،[٥] وقد انضم للكنيست عن الصهيونية الدينية في ظل القانون النرويجي لاستبدال سموتريتش الذي عين وزيرًان عضو الكنيست تسفي سوكوت وهو من نشطاء "شبيبة التلال" وسبق أن اعتقل في العام ٢٠٠٩ على خلفية بضرام النار بمسجد ياسوف في إطار حركة "تدفيع الثمن"، وتم إبعاده في أعقاب ذلك عن الضفة الغربية في ظل فشل إثبات التهم التي وجهت له.[٦]

مبادئ الحكومة وخططها المركزية:

تعميق التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر وإعادة هيكلة القضاء

تشير تشكيلة الحكومة، والتصريحات الصادرة عن مركباتها، والاتفاقيات الائتلافية التي أعلن عنها في ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، إلى أن نقطة انطلاق الحكومة هي **التعامل مع المناطق بين النهر والبحر كوحدة جيو– سياسية واحدة هي "أرض إسرائيل"، وفيها توجد حقوق حصرية فقط للشعب اليهودي.** وبحسب ما جاء في البند الأول من خطوط الأساس لعمل الحكومة:

> "للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف على جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على دعم الاستيطان وتطويره في كل أراضي إسرائيل، في الجليل، في النقب، في يهودا والسامرة".[٧]

انطلاقًا من المبدأ أعلاه والتعامل مع الأرض على جانبي الخط الأخضر كملكية للشعب اليهودي، فإن خطط الحكومة وسياساتها المعلنة التي ترتبط بالاستيطان والتهويد والسيطرة، تتعامل بالتساوي مع النقب والجليل والضفة الغربية باعتبارها مناطق تخوم ما زالت بحاجة لاستكمال التهويد.

ووفق الاتفاقيات، يمكن أن نميز وضع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر بين فكي كماشة، حيث توزيع الصلاحيات المرتبطة بحياتهم بين حزبي "قوة يهودية" (الداخل والقدس) و"الصهيونية الدينية" (الضفة الغربية المحتلة).

على الصعيد الداخلي، تشمل الخطوط العريضة للاتفاقيات الموقعة مع الأحزاب بنودًا تطال طابع الدولة الداخلي الذي يرتبط بالحريات وتوسيع حضور القيم الدينية وإعادة هيكلة العلاقة بين السلطة القضائية والتنفيذية عبر سن فقرة التغلب وتنفيذ مشروع "الإصلاح القضائي" الذي سيحرر الحكومة فعليًا من أي كوابح.

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر بين فكي الكماشة

١. الفلسطينيون في إسرائيل والقدس والأسرى في قبضة اليمين الكهاني

تمخضت التشكيلة الحكومية عن تسليم الصلاحيات التي ترتبط بالفلسطينيين في القدس المحتلة والداخل والسجون إلى حزب "قوة يهودية". تم تعيين ايتمار بن غفير وزيرًا للأمن القومي وتشمل صلاحياته التي تم توسيعها: المسؤولية عن حرس الحدود، وجهاز الشرطة ومصلحة السجون، ودائرة ترخيص السلاح، والسلطة القومية للأمن الجماهيري، ودائرة الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي.[٨] وعين إسحق فسرلوف – الذي ينشط في مشاريع الأنوية التوراتية التي تهدف إلى إضفاء الطابع اليهودي على الأحياء العلمانية وتهويد تلك ذات الطابع العربي داخل المدن المختلطة – وزيرًا لتطوير النقب والجيل والمناعة القومية، ونُقلت لوزارته من وزارات أخرى دوائر ذات صلة هي دائرة تخطيط وتطوير الزراعة والاستيطان والقرية، ودائرة الشباب، ما يعني توفير الإمكانيات اللوجستية والمادية لدعم الأنوية التوراتية التي كانت أحد أسباب توتير الأجواء في المدن الساحلية خلال هبة ٢٠٢١. إضافة لتعيين عميحاي إلياهو وزيرا للتراث وتشمل صلاحياته دوائر وزارة القدس سابقا بما فيها دائرة الآثار التي سيكون لها مسؤولية عن مواقع مرتبطة بالتهويد خاصة في منطقة سلوان.

الأبعاد المباشرة: تحويل التعامل مع قضية العنف والجريمة في الداخل إلى قضية أمن قومي، وإدخال الشاباك للمجتمع العربي بحجة مواجهتها، وتصعيد سياسات ملاحقة الفلسطينيين وممارسة العنف تجاههم، خاصة في المدن الساحلية المختلطة والنقب، من خلال تفعيل ميليشيات مدنية كوحدة بارئيل، ودفع مشاريع الأنوية التوراتية في قلب المدن الساحلية **وفي أحياء القدس** المحتلة ودعم تلك الموجودة، وتوسيع دائرة الهدم بحجة البناء غير المرخص مع العلم أن الحديث يدور عن عشرات آلاف المباني في القدس والداخل الفلسطيني في إسرائيل، والدفع باتجاه مشروع مصادرة الأراضي في النقب من

أجل تهويدها بما في ذلك إعادة إحياء مخطط برافر، وطرد السكان من مناطق القرى غير المعترف بها أو تضييق الخناق عليهم بشكل كبير. **سحب الجنسيات ممن يتهمون بقضايا ذات طابع قومي من فلسطينيي الداخل وسحب الهويات من المقدسيين (مرّ القانون بالقراءة الأولى والثانية)**. والدفع باتجاه توسيع مساعي تهويد الحرم الشريف والعمل على إحكام سيطرة الشرطة عليه. وعلى صعيد السجون تصعيد استهداف الأسرى والتضييق عليهم وسحب الحقوق القليلة التي يتمتعون بها.

٢. **الفلسطينيون في الضفة الغربية في قبضة الصهيونية الدينية**

تتيح الاتفاقية مع الصهيونية الدينية الدفع نحو تحقيق حسم الوضع في الضفة الغربية المحتلة لصالح توسيع المشروع الاستعماري، وذلك عبر تعيين بتسلئيل سموتريتش صاحب خطة الحسم وزيرًا ثانيًا في وزارة الدفاع ونقل الصلاحيات المرتبطة بالإدارة المدنية إليه، وبذلك يصبح سموتريتش قادرًا على التحكم فعليًا بجوانب واسعة من حياة الفلسطينيين من جهة والنشاط الاستيطاني وحياة المستوطنين من جهة أخرى، بالإضافة تم تعيين أوريت ستروك وزيرة المهام القومية (الاستيطان سابقًا) على ما يعنيه ذلك من دعم الاستيطان والأنوية التوراتية ومشاريع التهويد المختلفة.

الأبعاد المباشرة: من المتوقع في المرحلة القريبة أن تقوم الحكومة بتكثيف السياسات القائمة دون طرح خطط استثنائية في حدّتها مثل خطة للضم المباشر، بل ستعمل على استكمال وضع أسسه والتعامل مع الضم كحالة قادمة لا محالة، لذلك من المتوقع العمل على تكثي الاستيطان وتوسيعه بشكل خاص في القدس ومناطق "ج" وتسريع وتيرة تبييض البؤر الاستيطانية مع إمكانية كبيرة لإعادة سن قانون التسوية الذي يشرعن المستوطنات التي قامت على أراضٍ خاصة بعد أن رفضته المحكمة العليا (هذا في حال سن فقرة التغلب)، وإنشاء مستوطنة أفيتار وتكثيف النشاط الاستيطاني في مستوطنة حومش وزيادة وتيرة هدم المباني والمنشآت الفلسطينية خاصة في مناطق "ج"، والدفع باتجاه تنفيذ قرار هدم الخان الأحمر، وتصعيد سياسات التضييق على الفلسطينيين في السفر والحركة والبناء، واستمرار استهداف منظمات المجتمع المدني.

الانعكاسات:

١. الانعكاسات الميدانية: إمكانية عالية لتفجر الأوضاع الميدانية خاصة حول الحرم الشريف وإمكانية تمددها على جانبي الخط الأخضر.
٢. الانعكاسات الدولية: دفع خطاب اعتبار إسرائيل دولة أبارتهايد واستعمار استيطاني قدمًا، وتراجع قدرة إسرائيل على تبرير سياستها في المحافل الدولية وتصاعد فرص إدانتها في المحاكم الدولية، وانسحاب متزايد لشركات ومستثمرين من إسرائيل، وتزايد حركة الدعم العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني.

٣. انعكاسات على مستوى إقليمي: عودة التوتر مع الأردن وتوسيع الرفض الشعبي العربي للتطبيع، ما يشكل عامل ضغط حتى على الحكومات التي وقعت اتفاقيات تطبيع، ويخفض اندفاع مشاريع التطبيع خاصة العلني منها.

٤. على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية: توتر العلاقات وصعوبة الدفاع عن السياسات الاستيطانية الدينية والفاشية عبر معادلة "القيم المشتركة" التقليدية، وزيادة المعارضة في الحزب الديمقراطي الأميركي لدعم إسرائيل غير المشروط.

الخطة القضائية تدفع الاستقطاب إلى مرحلة غير مسبوقة مع بقائه في حلبة الصراع الداخلي

دفع تشكيل حكومة نتنياهو السادسة الاستقطاب الداخلي حول مستقبل الدولة وطابعها، وظهرت ردات فعل غير مسبوقة من شخصيات قيادية، تمثلت في دعوة قادة سياسيين وعسكريين كبار سابقين إلى القيام بأشكال مختلفة من الاحتجاج لإسقاط الحكومة تشمل إضافة إلى التظاهر، العصيان المدني، وعدم إطاعة أوامر الحكومة. وحذر تقدير "معهد دراسات الأمن القومي" للعام ٢٠٢٣ من أن الخطوات التي تقوم بها الحكومة تمسّ بالديمقراطية، ويمكن أن تعرّض علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة للخطر. وجاء في التقرير إن إضعاف المنظومة القضائية، بالإضافة إلى تغيير أسلوب العلاقات مع الفلسطينيين، يمكنهما أن يؤديا إلى تدهور علاقات إسرائيل مع الغرب ومع الإدارة الأميركية، وهو ما سيُلحق الضرر بأمن الدولة في المدى الزمني القريب.[٩]

ووصل الاستقطاب مرحلة غير مسبوقة بعد إعلان وزير العدل ياريف لفين عن خطته للإصلاح القضائي التي تعتبرها المعارضة بمثابة انقلاب على القضاء، وتصاعدت دعوات من نخب مختلفة لمواجهتها والتصدي لها عبر التمرد والعصيان والتظاهر، وظهرت تحذيرات من احتمال اندلاع حرب أهلية من أهمها تحذير رئيس الدولة إسحق هرتسوغ.[١٠]

وقد نظمت حتى كتابة التقرير مظاهرات أسبوعية ضخمة وحاشدة في تل أبيب والقدس وحيفا ضد الخطة شارك فيها عشرات الآلاف، وأطلقت عشرات الرسائل من نخب ثقافية وقضائية ومهنية –اقتصادية محذرة من مغبة تنفيذها ومخاطرها على الحريات وقيم الديمقراطية ومن ثم على مكانة إسرائيل الدولية وصورتها العالمية، وحذرت من انعكاساتها الوخيمة التي قد تكون على الاقتصاد وسوق رأس المال والاستثمار وصناعة الهاي تك وغيرها. وقد وصلت حالة الاستقطاب إلى مرحلة من الغليان دفعت جهات مختلفة إلى أطلاق التحذيرات من التحول إلى حرب أهلية.

تدور المعركة الحالية بين معسكر المعارضة الذي يقود الاحتجاجات ومعسكر أقصى اليمين الذي يشكل الحكومة على القضايا الداخلية وعلى رأسها الخطة القضائية وسن فقرة التغلب التي تتيح للكنيست إعادة سن القوانين التي ترفضها المحكمة العليا بأغلبية ٦١ عضو كنيست، ومنع المحكمة العليا من التداول في

قوانين الأساس، وتغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة وتوسيعها من ٩ إلى ١١ يتم تعيين سبعة منهم من قبل الحكومة، بما يتيح إعطاء الحكومة أغلبية في اتخاذ القرارات.

يتوافق معسكر المعارضة والحكومة على المنطلق المركزي الأساسي للصهيونية حول الدولة اليهودية، ويختلفان على طابعها، إذ يرفع تيار المعارضة شعار "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية" كما جاء في "قانون أساس: حرية الإنسان وكرامته" الذي سن عام ١٩٩٢، فيما يرفع أقصى اليمين الجديد الذي يتصدر الحكم اليوم شعار "الدولة اليهودية القومية" كما عبر عنه قانون القومية. بالانطلاق من ذلك، يمكن الإشارة إلى أمرين يحكمان شكل الاحتجاج ووجهته كقضية وينطويان على آثار مهمة على الفلسطينيين:

١. اعتبار الاحتلال قضية خارجية- تفصل تيارات المعارضة المركزية بين معارضتها خطة الإصلاح القضائي والاحتجاجات التي تقودها لمواجهتها ومسألة الاحتلال الذي تتعامل معه باعتباره "قضية خارجية" ليست ذات صلة، ويعكس هذا الموقف ما أشرنا إليه أعلاه من تحول الانقسام الداخلي الحزبي بين يمين ويسار وفق الموقف من التسوية مع الفلسطينيين إلى انقسام على أساس الموقف من الحريات و"الدولاتية" وقيم الديمقراطية في الدولة اليهودية، وهو ما يعزز من الشرخ الداخلي من جهة ومن التضامن أمام الفلسطينيين من جهة أخرى.
٢. توافق المعارضة وحكومة اليمين[١١] على إدارة الاحتلال والفلسطينيين وفق مبدأ الاحتياجات الأمنية دون أفق سياسي. وانعكس ذلك بشكل واضح خلال فترة عمل حكومة التغيير التي استمرت بإدارة ملف الاحتلال وفق المبادئ التي وضعها اليمين الجديد وعمل على أساسها مدة عقد كامل منذ تبوأ الحكم في العام ٢٠٠٩، ووفقها يتم التعامل مع الأراضي "ج" بوصفها جزءًا من إسرائيل بحكم الأمر الواقع، ما يعني أن الضم مسألة شكلية وليست قضية خلاف مبدئي. مقابل الدفع باتجاه تركيز الفلسطينيين في معازل سكانية تحت حكم ذاتي محدود.

التوافق على يهودية الدولة والفصل بين تغيير طابع الدولة والاحتلال يتيح لحكومة نتنياهو التحرر من أي ضغط داخلي تجاه تزحيف الضم وتعميق التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر، ويشكل غطاء للتعامل الأمني والعسكري مع الفلسطينيين ما يجعلهم أكثر الجهات تضررًا. مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن تنفيذ خطة الإصلاح القضائي أو تنفيذ أجزاء منها سيدفع نحو تصاعد حركة الاحتجاج وتوسعها لتشمل خطوات إضافية كالإضرابات وإغلاق الطرق وتعطيل حركة السير وغيرها من الخطوات التي يمكن أن تقابل بتنظيم مظاهرات من داعمي الحكومة، ستنطوي هذه العوامل على انعكاسات مختلفة ستكون لها بالضرورة آثار على المسألة الفلسطينية وعلى فرص العمل الدبلوماسي والدولي:

١. **الانعكاسات الاقتصادية:** تثير حالة الاستقطاب وخطة الانقلاب على القضاء مخاوف من عدم الاستقرار الداخلي، وفي أعقاب ذلك تدفع باتجاه رفع درجة الحذر من الاستثمار في السوق

الإسرائيلية وزيادة وزن المخاطر المترتبة على ذلك من وجهة نظر المستثمرين. في حال استمرار الاحتجاجات وتطورها يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض التدريج الائتماني لإسرائيل وانسحاب رأس المال الأجنبي الذي يستثمر بشكل خاص في شركات الهايتك التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي.

٢. **العلاقات الداخلية**: من الممكن أن تدفع حالة الاستقطاب إلى زيادة هجرة النخب الثقافية والأكاديمية، وفي حال تصعيد الاحتجاج لا يمكن استبعاد تزايد مظاهر العنف بين التيارات المتصارعة، مع العلم أن هناك تحذيرات في إسرائيل من أن الخطاب والتأجيج القائم من الممكن أن يؤدي الى حدوث اغتيال سياسي. بالطبع من الصعب التكهن بكيفية تدحرج الأمور، لكن معسكر المعارضة يعتقد بأنه يدافع عن "خطف" الدولة من مجموعة من "الجناة" كما يعبر عن ذلك، مقابل اعتقاد أنصار الحكومة بأن "النخب الأشكنازية العلمانية واليسارية" تريد منعهم بالقوة من الحكم، مما يحمل بذور تأزيم المواجهات وتدحرجها إلى التصادم.

٣. العلاقات الدولية – تقاطع الأزمة الداخلية وسياسات المس بالاستقلال القضائي مع السياسات الاستيطانية والعنصرية الفجة تجاه الفلسطينيين سيدفع نحو زيادة النفور الدولي من إسرائيل، واتساع الدوائر التي تعتبرها نظام أبارتهايد.

٤. **الانعكاسات على العلاقات مع يهود الولايات المتحدة**: تدفع تشكيلة الحكومة المتطرفة باتجاه تعميق الهوة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين يصل تعدادهم نحو ٨ ملايين. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في الموقف من إسرائيل بين اليهود في الولايات المتحدة، يمكن أن نتوقع أن تؤدي سياسة الحكومة الجديدة بمستوياتها المتعددة التي تشمل إضافة لاستهداف الفلسطينيين والثورة القضائية تبني وجهة نظر أرثوذكسية محافظة في قضايا الدين إلى الدفع باتجاه تعميق الهوة مع يهود الولايات المتحدة الذين يصوت ٨٠٪ للحزب الديمقراطي، ويتبع جزء واسع منهم تيارات يهودية إصلاحية.

٥. **العلاقة مع الحزب الديمقراطي الأميركي**: تظهر استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة استمرار تراجع مكانة إسرائيل في صفوف الحزب الديمقراطي وخاصة بين الشباب[١٢] مقابل بقائها عالية بين الجمهوريين. وأظهر استطلاع أجري في العام ٢٠٢٢ [١٣] أن نسبة تأييد شباب الحزب الديمقراطي للقضية الفلسطينية تجاوز لأول مرة دعم إسرائيل.

للإجمال، يعتمد استمرار وجود الائتلاف الحكومي على بقاء أحزابه كافة، ويتقاطع ذلك مع حاجة نتنياهو لتمرير خطة الإصلاح القضائي التي قد توفر له مخرجًا من محاكمته بقضايا فساد، وهو ما يعني أن نتنياهو سيعطي مساحة واسعة للصهيونية الدينية الاستيطانية والكهانية للعمل مقابل الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من أجل استمرار وجود حكومته، ونظرًا لما قد تترتب عليه سياسات الحكومة

مـن تزايـد النفـور مـن إسـرائيل وتوسـع دوائـر مـن يعتبرهـا أبارتهايـد، واحتمـال تفجـر الأوضـاع الميدانيـة خاصـة فـي القـدس المحتلـة، فـإن حكومتـه سـتدفع فـي المـدى القريـب إلـى باتجـاه محـورة العمـل الدبلوماسـي حـول "الخطـر الإيرانـي"، وتكثيـف اسـتخدام ورقـة "معـاداة السـامية" فـي مواجهـة نقـد إسـرائيل، بمـوازاة ذلـك تعزيـز الاسـتثمار فـي العلاقـات مـع دول اليمـين الشـعبوي، وعلـى رأسـها إيطاليـا وهنغاريـا والهنـد، وتعميـق العلاقـات مـع الحـزب الجمهـوري والتيـارات الأفنجيليـة والمحافظـة والدفـع باتجـاه توسـيع دائـرة التطبيـع مـع دول إفريقيـة وإسـلامية وعربيـة جديـدة، غيـر أن هـذه التحـركات والمسـاعي سـتدفع بدورهـا إلـى تعزيـز الربـط بـين إسـرائيل والتطـرف ونحـو اعتبارهـا نظـام أبارتهايـد.

الهوامش

١ نتائج انتخابات الكنيست ال ٢٥ متوفرة على صفحة https://votes25.bechirot.gov.il/

٢ مومي دهان، ٢٠٢٢. "فجوة التصويت للانتخابات بين الشرقيين والأشكناز". chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://momida-han.huji.ac.il/sites/default/files/momidahan/files/pr_hhtsbh_lknst_byn_mzrkhym_lshknzym_2.0.pdf

٣ استمر عمل حكومة التغيير١٣ من حزيران ٢٠٢١– ٢٩ كانون أول ٢٠٢٢

٤ انظر ليا سبيلكين من دعم منظمة إرهابية إلى عضو كنيست: كيف نجح بن غبير إلى التحول إلى منتخب جمهور، موقع مكان، ٢٤ آذار ٢٠٢١.

٥ موران أزولاي وايتي بلومنطال . ٢٠١٥. "اعتقل من الشاباك قبل الانفصال: مكان تاسع في قائمة بينيت". موقع واي نت ynet ١١ كانون الثاني ٢٠١٥

٦ هجار شيزاف ويهوشوع (جوش) برينر. ٢٠٢٣. "عضو الكنيست الجديد عن الصهيونية الدينية: تسفي سوكوت من مقيمي بؤرة افيتار، وسابقًا هدف للشاباك". موقع هآرتس. ٦ شباط ٢٠٢٣: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2023-02-06/ty-article-magazine/.premium/00000185-a09b-da33-a9e7-ecdbc3670000

٧ للاطلاع على تشكيلة الحكومة وخطوط الحكومة الأساسية وأهم ما جاء في الاتفاقيات انظر/ي مدار ٢٠٢٣، ملف خاص– حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية: https://shortest.link/hEo8

٨ صفحة وزارة الأمن القومي https://www.gov.il/he/departments/ministry_of_public_security/govil-landing–page

٩ معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، تقدير إستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣. أنظر/ي الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/strate-gic-survey-israel-2023/ (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٠ "هرتسوغ يخشى من حرب أهلية"، يسرائيل هيوم، ٢٠٢٣/١/٢٤. أنظر/ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/13616802 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١١ عطارا غيرمان. ٢٠٢٣. "تعاون بين الائتلاف والمعارضة: اقتراح قانون سحب المواطنة من المخربين مر بالقراءة التمهيدية". موقع ماكور ريشون. ١١ كانون الثاني ٢٠٢٣ https://www.makorrishon.co.il/news/564783

12 Lydia Saad, "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians",Gallup, May 28,2021. https://news.gallup.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx (Last seen: 82023/2/)

13 Zoha Qamar, "More Democrats Than Ever Support The Palestinian Cause, And That's Dividing The Party",FiveThirtyEight, Sep 22,2022. https://fivethirtyeight.com/features/democrats-israeli-palestinian-conflict-divide/ (Last seen:82023/2/)